الإيكواس وهندسة الأمن الإقليمي في غرب إفريقيا: بين تعقد النّزاعات وضعف الآليات

ECOWAS and regional security engineering in West Africa: between the complexity of conflicts and weak mechanisms

سالم نسرين[1]
كلية الحقوق والعلوم السياسية، مخبر العلوم السياسية الجديدة، جامعة جيجل، الجزائر.
nesrin.salem@univ-jijel.dz

أدمام شهرزاد
كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل، الجزائر، chahrazed.admam@univ-jijel.dz
تاريخ الإرسال:2021/02/25 تاريخ القبول2021/12/04 تاريخ النشر: 2022/01/01

ملخص:
أدى فشل منظمة الوحدة الإفريقية في تسوية النّزاعات، بالمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس) إلى توجيه اهتماماتها للجانب الأمني وتفعيل دورها في تسوية النّزاعات في إقليمها، تماشيا مع مبدأ حلول إفريقية لمشاكل إفريقية، وفي هذا السياق استهدفت هذه الدراسة بالاعتماد على مقاربة مركب الأمن الإقليمي والمؤسساتية توضيح مدى فعالية الإيكواس في تحقيق أمن إقليمي، وهذا انطلاقا من توضيح جهودها في تسوية النزاعات الداخلية وفحص مدى استجابة مؤسساتها الأمنية لها، لتصل في الختام إلى أنّ تعقد النّزاعات وضعف الهياكل الأمنية المتمثلة في قوات مراقبة وقف إطلاق النار النّاجم عن العديد من العوامل الهيكلية والإدراكية، حالا دون قدرة الإيكواس على تحقيق الأمن والسلم بصفة كليّة في إقليمها.
الكلمات المفتاحية: الإيكواس، الهندسة الأمنية، تسوية النّزاع، الإيكوموج، الأمن الإقليمي.

Abstract:
The failure of the African Unity organization to settle conflicts, has led the Economic Community of West African States (ECOWAS) to direct its concerns to the security aspect and to activate its role in settling conflicts in its region, in line with the principle of African solutions to African problems, so in this context, according to the regional security complex and institutional approach, this study aimed to clarify the extent of the effectiveness of ECOWAS in achieving regional security, based on clarifying its efforts in settling internal conflicts and examining the response of its security institutions, to reach in conclusion that the complexity of conflicts and the weakness of the security structures represented by the ECOWAS Ceasefire Monitoring Group caused by many structural and perceptual factors, they impeded the ability of ECOWAS to fully achieve security and peace in its territory.
Keywords: *ECOWAS, security engineering, conflict resolution, ECOMOG, regional security.*

[1] **المؤلف المرسل**

مقدمة:

شهدت منطقة غرب إفريقيا بروز وتفشي العديد من النّزاعات ذات الطابع الدّاخلي، مع تنوع مسبباتها وتداخلها، وتشكيلها تهديدا أمنيّا لكل الإقليم من خلال التّداعيات التي تنجر عنها، وهو ما أدى إلى حالة من الانفلات الأمني في ظل انعدام الاستقرار والأمن في المنطقة.

في مقابل ذلك ونتيجة لعدم قدرة الدولة على حل وتسوية النّزاعات بمفردها، برزت الحاجة إلى تشكيل العديد من المجموعات والتّكتلات الإقليمية في إفريقيا التي تهدف إلى إحلال السلم والأمن، ومن أبرزها المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا أو ما يعرف بالإيكواس، التي قامت من خلال معاهداتها وبروتوكولاتها بهندسة أمنية من خلال استحداث بنية مؤسساتية وأمنية، وبالاعتماد على هذه الأخيرة تدخلت في محاولات تسوية النّزاعات في إقليمها، كالنّزاع في سيراليون ومالي اللّذين سيتم التركيز عليهما في هذه الدراسة.

أهمية الدراسة وأهدافها:

تكمن أهمية الدراسة في كون أن موضوع الهندسة الأمنية الإقليمية يعد من القضايا المحورية الرّاهنة التي يثار حولها النقاش سواء على المستوى الأكاديمي أو العملياتي فيما يتعلق بمأسسة الأمن، ومحاولة تطبيقه على المنظمة الإقليمية الفرعية* المتمثلة في الإيكواس، باعتبار أن أغلب الدراسات والبحوث في الآونة الأخيرة ينصب اهتمامها بإفريقيا، وتبرز أهميته كذلك في كون موضوع "هندسة الإيكواس للأمن الإقليمي" موضوع مستجد ويندر التطرق إليه في الأدبيات العربية، وعليه تسعى هذه الدراسة إلى تحليل دور الإيكواس في هندسة الأمن الإقليمي وذلك من خلال النقاط التالية:

-الإحاطة بالمفاهيم المحورية في الموضوع والمتمثلة بالأساس في الإيكواس والهندسة الأمنية الإقليمية.

-تتبع طريقة المأسسة الأمنية للإيكواس عبر الوقوف على مختلف الآليات التي استحدثت قصد التعامل مع النّزاعات الداخلية في غرب إفريقيا.

-الوقوف عند ابرز النّزاعات الداخلية التي تدخلت الإيكواس لتسويتها وتبيان مدى فعالية الأخيرة في هندسة أمن إقليمي مشترك، من خلال تفحّص انعكاسات الطبيعة المعقدة للنزاعات الداخلية على دورها، ورصد مدى استجابة والتزام المؤسسات الأمنية بالأدوار المنوطة لها في ظل التحديات التي تواجهها، حيث أنّ أغلب الدراسات السابقة ركزت فقط على دراسة تأثير الهياكل الأمنية للإيكواس على فعاليتها دون الأخذ بعين الاعتبار تأثير طبيعة النّزاع على جهودها في تحقيق الأمن.

إشكالية الدراسة:

تم إنشاء الإيكواس من طرف دول غرب إفريقيا من أجل تحقيق أهداف اقتصادية، لكن نتيجة للظروف الإقليمية المتوترة وحالة عدم الاستقرار الدائمة، قامت هذه المنظمة بإعادة النظر في اهتماماتها وجعلت من القضايا الأمنية في مقدمة أولوياتها من أجل الوصول إلى هندسة أمن إقليمي مشترك وإحلال السلم، ومن هنا تم طرح الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية آليات الإيكواس الأمنية في حل وتسوية النّزاعات الداخلية في منطقة غرب إفريقيا بما يؤسس لهندسة أمنية إقليمية مشتركة؟

* يشار إلى الاتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية قارية تندرج تحتها العديد من المنظمات الإقليمية الفرعية التي تعتبر بمثابة المجموعات الاقتصادية الإقليمية وفقا لما نصت عليه معاهدة أبوجا 1991.

الأسئلة الفرعية:

تثار تحت هذه الإشكالية العديد من الأسئلة الفرعية متمثلة في:

-ما مفهوم الإيكواس؟

-ما هي البُنى الأمنية التي تعتمدها الإيكواس في مساعيها لتسوية النّزاعات؟

-ما مدى نجاح الإيكواس في تحقيق الأمن في غرب إفريقيا؟

-كيف يؤثر تعقد النّزاعات من جهة وضعف الهياكل الأمنية من جهة أخرى على عمل الإيكواس ؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية والأسئلة الفرعية المطروحة نفترض ما يلي:

-يقود الضعف في الآليات الأمنية للإيكواس إلى عرقلة مساعيها في حل النّزاعات في إقليمها.

-يؤدي تعقد النّزاعات الداخلية في إقليم غرب إفريقيا إلى عدم قدرة الآليات الأمنية للإيكواس على الاستجابة الفعالة لها ممّا يحول دون تحقيق هندسة أمنية مشتركة في المنطقة.

منهجية الدراسة:

بهدف الإجابة عن الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المقاربة المؤسساتية التي تسمح بتحديد طبيعة المؤسسات ووظائفها ونمط الإستراتيجيات التي يقومون بتنفيذها، باعتبار أن الإيكواس أدت أدوار ووظائف متعلقة بالأمن والسلم في إطار التدخل لتسوية النّزاعات الداخلية، وعملت على وضع إستراتيجيات أمنية اعتمادا على مؤسساتها وبناها الأمنية.

ومقاربة مركب الأمن الإقليمي لباري بوزان Barry Buzan التي تشير إلى وجود مجموعة من الدول المترابطة بحيث لا يمكن تحليل مشاكلها الأمنية أو حلها بمعزل عن بعضها البعض، نظرا لأن التهديدات تنتقل بسرعة عبر الحدود، ومن خلال ذلك عمل أعضاء الإيكواس على تنسيق السياسات الدفاعية لتشكيل مجمع أمني إقليمي متكامل، بحيث أن ضمان تحقيق الأمن في دولة تشهد نزاع، والحد من التداعيات الأمنية التي يفرزها يضمن عدم حدوث انفلات أمني في باقي إقليم غرب إفريقيا.

بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة الذي يعتمد على تسليط الضوء على حالة أو حالات معينة وتحليل مختلف جوانبها، والوصول إلى نتيجة محددة تعمّم على باقي الحالات، وقد تم التركيز في هذه الدراسة على النّزاع في سيراليون ومالي رغم تدخل الإيكواس في العديد من النّزاعات(ليبيريا، غينا بيساو، ساحل العاج)، والهدف من اختيار النموذجين هو كشف مدى نجاحها في عملية تسوية النزاعات في بداية إنشاء الهياكل الأمنية (النّزاع في سيراليون)، وبعد إنشائها وتدخلها في العديد من النّزاعات واكتسابها خبرة في ذلك(النّزاع المالي)، للوصول في النهاية إلى استنتاج يوضح فعالية آلياتها من عدمه وبالتالي معرفة مواطن قصورها.

خطة الدراسة:

تضمنت الدراسة العناصر التالية:

أولا: الإيكواس والهندسة الأمنية الإقليمية: مقاربة معرفية.

ثانيا: الإيكواس ومقتضيات الأمن الجماعي: نحو هندسة أمن إقليمي؟

ثالثا: تعقد النّزاعات في غرب إفريقيا كتحدّ لجهود الإيكواس.

رابعا: ضعف الآليات الأمنية كعائق لمساعي الإيكواس.

1. الإيكواس والهندسة الأمنية الإقليمية: مقاربة معرفية:

بالتزامن مع بروز التهديدات الأمنية وتفاقم حدة النّزاعات، برزت حاجة المجموعات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا وبالخصوص الإيكواس إلى الاهتمام بموضوع الهندسة الأمنية لتحقيق السلم والأمن في إقليم غرب إفريقيا.

1.1. التعريف بالإيكواس:

تم تأسيس المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا The Economic Community Of West African States (ECOWAS)** في 28 ماي 1975، على إثر توقيع معاهدة لاجوس Lagos بنيجيريا بعد العديد من المحاولات والجهود الفاشلة من طرف دول المنطقة (Adeniyi, & Fabiyi, 1980, p. 4)، وفيما بعد تم توقيع البروتوكولات التي تديرها في لومي سنة 1976 (Ogwezzy, 2014, pp.72-73)، وتتخذ من العاصمة النيجيرية أبوجا مقرا لها، لتصبح منذ تأسيسها من أهم المجموعات الإقليمية الفرعية في القارة الإفريقية(Bekoe, & Mengistu, 2002, p. 4) .

تضم في عضويتها 15 دولة عضو، تنقسم إلى دول مؤسسة هي: بينين، نيجيريا، مالي، بوركينافاسو، كوت ديفوار، موريتانيا، غامبيا، غانا، غينيا، غينا بيساو، ليبيريا، سيراليون، النيجر، الطوغو، السنغال، ودول منضمة بعد التأسيس هي الرأس الأخضر (Adeniyi, & Fabiyi, p. 4)، إلا أن العدد تقلص بعد إعلان موريتانيا انسحابها بسبب القرارات التي اعتمدتها الجماعة في المؤتمر الذي عقد في لومي بالطوغو في 15 ديسمبر 1999 (Mauritania withdraws from ECOWAS, 2000) والتي كان من أبرزها قرار دمج القوات المسلحة للدول الأعضاء (الشافعي، 2009، ص. 74).

2.1. أهداف ومبادئ الإيكواس:

تم وضع الأهداف والمبادئ التي تقوم عليها الإيكواس في المعاهدة المنشئة لها عام 1975، والمعاهدة المنقحة عام 1993، وتمثلت أبرز أهدافها حسب المادة الثانية من المعاهدة المنشئة لها في:

- تعزيز التعاون والتكامل مما يؤدي إلى إنشاء اتحاد اقتصادي في غرب إفريقيا.
- رفع مستويات المعيشة لشعوبها والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.
- تقوية العلاقات بين الدول الأعضاء والمساهمة في إحراز تقدم في مجال التنمية (Ogwezzy. p.73).
- المواءمة بين السياسات الاقتصادية والصناعية للدول الأعضاء وإزالة التفاوت في مستوى تنميتهم.
- إنشاء صندوق للتعاون والتعويض والتنمية (Treaty of the Economic Community of West African States (ECOWAS), 1975, p. 3)

** تسمى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا أيضا بالإيكواس ECOWAS، وهي مختصر لتسميتها بالإنجليزية، والمسماة ببادئات حروف الكلمات المكونة لاسم المجموعة The Economic Community Of West African States.

أما مبادئها التي تعمل في إطارها فتبرز في المادة الرابعة من المعاهدة المنقحة للإيكواس سنة 1993 وتتمحور حول: (Revised treaty of the Economic Community of West African States (ECOWAS), 1993, pp. 6-7)

- المساواة والتضامن والاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء.
- التعاون بين الأعضاء وتنسيق السياسات وتكامل البرامج.
- عدم الاعتداء بين الدول الأعضاء والحفاظ على السلام والاستقرار والأمن الإقليميين من خلال تعزيز وتقوية علاقات حسن الجوار.
- التسوية السلمية للنزاعات بين الدول الأعضاء وتعزيز التعاون مع الدول المجاورة لتوفير بيئة سلمية كشرط أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- الاعتراف بحقوق الإنسان والشعوب وتعزيزها وحمايتها وفقا لأحكام الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.
- المسائلة والعدالة الاقتصادية والاجتماعية والمشاركة الشعبية في التنمية.
- مراعاة قواعد ومبادئ الجماعة مع العمل على تعزيز وتوطيد نظام حكم ديمقراطي في كل دولة عضو.

وكمقارنة لأبرز ما ورد في المعاهدتين من مبادئ وأهداف، يلاحظ أن الإيكواس في المعاهدة المنشئة لها لم تتطرق إلى الجانب الأمني أو إلى ضرورة تعاون الدول من أجل مجابهة التهديدات الأمنية(الاهتمام بالجانب الاقتصادي)، غير أنها في المعاهدة المنقحة أشارت إليهما وجعلتهما من أهدافها نتيجة للظروف والعوامل التي سيتم توضيحها لاحقا.

3.1. مفهوم الهندسة الأمنية الإقليمية وأهدافها:

تم استعارة مصطلح "الهندسة" من العلوم الدقيقة ومن ثم تم ربطه بالأمن الإقليمي لينتج ما يسمى بالهندسة الأمنية الإقليمية Regional security engineering، هذه الأخيرة تعتبر مفهوما جديدا في حقل الدراسات الأمنية ويقصد بها عموما صياغة القواعد والأطر والآليات الكفيلة بالحفاظ المستديم على الأمن من التهديدات والتحديات التي تواجهه، مع إشراك كل الفواعل دون إقصاء أي منها خاصة مع بروز النّزاعات الداخلية ذات البعد الإثني والعرقي (عطية، 2020، ص ص. 23-25).

وقد عرّفها لي كايشنج Kaisheng Li على أنها: "نظام يركز بشكل أساسي على التفاعل والتنسيق بين الأنظمة الأمنية أو القوى على المستوى المادي"؛ مركّزا على الفواعل التي تقوم بمهمة الهندسة الأمنية من خلال المزج والتعاون بين الأنظمة السياسية الفاعلة في الإقليم وأدوار قواه الكبرى (Kaisheng, p. 556)، غير أن هذا التعريف ربط المفهوم بالقوى الكبرى، كما أنه لم يتطرق إلى الآليات التي تستخدمها تلك الفواعل الأمنية.

وعرّفها كلّ من ويليام تو وبريندان تايلور William Tow & Brendan Taylor على أنها: "بنية وهيكل أمني شامل ومتماسك لمنطقة محددة جغرافيًا، تسهل حلّ المخاوف السياسية للإقليم وتحقق أهدافه الأمنية، وفي الممارسة العملية يعتمد هذا الهيكل الأمني إلى حد كبير على المؤسسات أو المعاهدات والاتفاقيات" (Wilkins, 2019, p.11).

يعتبر التعريف الذي قدمه الباحثان ويليام تو وبريندان تايلور أكثر شمولا، باعتبار أنه أوضح أن الهندسة الأمنية الإقليمية تكون شاملة تضم كل الفواعل الدولية في الإقليم، وتقوم باستحداث هياكل ومؤسسات أمنية عن

طريق بروتوكولات ومعاهدات منشئة لها، يكمل بعضها البعض في الوظيفة، من أجل مجابهة التّحديات والأزمات التي تهدد أمن الإقليم، وضمان تحقيق الاستقرار بما يحقق أهدافه الأمنية ويساهم في هندسة أمن إقليمي مشترك.

من خلال ما سبق يمكن رصد الهدف من خلال الهندسة الإقليمية عبر سعيها إلى: (عطية، ص ص. 15، 16، 23، 24، 25).

- وضع إطار تطبيقي يركز على إدماج وتوحيد جهود كل فواعل العلاقات الدولية الأمنية واللاأمنية لتتقاطع بهذا مع الحوكمة الأمنية، كما تعمل على تجسيد إستراتيجية عالمية مشتركة لمجابهة التهديدات الأمنية الجديدة.
- تعالج التهديدات الجديدة ليس فقط النّزاعات وإنما أيضا التهديدات الناشئة الطبيعية منها والمصنوعة والهجينة، كالكوارث الطبيعية والنووية وتحديات البُنى التحتية وتحديات الذكاء الاصطناعي غير المسبوق، وفق عقلنة وترشيد الحكم العالمي باسم الذكاء والتضامن المشترك، بشكل ينتج معايير دولية لمنع اللجوء إلى الحرب والاحتواء الإستباقي للأزمات والنّزاعات، كتفعيل نظام الإنذار المبكر في احتواء الأزمات قبل تفاقمها والقضاء على مسبباتها الجذرية.
- نمذجة التهديدات الأمنية عبر التعرف عليها وتحديد آثارها ونقاط الضعف فيها، لوضع تدابير مضادة للقضاء عليها، وتمثل عملية الأمننة دورا كبيرا في نمذجتها.
- ضمان بناء الأمن وتثبيته عبر وضع بنية أمنية دفاعية متطورة رسمية وغير رسمية بما، يضمن تصميم شامل لحفظه وفرضه على كل المستويات التحليلية في الدراسات الأمنية.
- تدرس الماضي قصد تحييد تداعياته وآثاره الباقية، وتتعامل مع مهددات الحاضر سواء المتوقعة أو غير المتوقعة مهما كانت طبيعتها، وتسعي لاستشراف تحديات المستقبل واستباقها قبل حدوثها.

2. الإيكواس ومقتضيات الأمن الجماعي: نحو هندسة أمن إقليمي؟

قامت الإيكواس بالتأسيس لنظام الأمن الجماعي كخطوة أولى بهدف هندسة الأمن الإقليمي في غرب إفريقيا، ورغم أنها تأسست لتحقيق أهداف اقتصادية، إلا أنها أولت وبفعل العديد من العوامل اهتماما بالجوانب الأمنية لتحقيق الأمن والسلم عبر تسوية النزاعات الداخلية في المنطقة، ويمكن إجمال تلك العوامل في: (الشافعي، ص ص. 97، 99، 118)

- **العوامل الدولية**: فشل الأمم المتحدة في احتواء النّزاعات في إفريقيا بعد الحرب الباردة، وقلة الاهتمام الدولي بتسويتها بالنظر إلى أنها لا تعتبر من مهددات الأمن العالمي.
- **العوامل القارية**: فشل منظمة الوحدة الإفريقية في تسوية النّزاعات داخل القارة.
- **العوامل الإقليمية**: النّزاعات القائمة بين دول غرب إفريقيا والصراعات الحدودية والخلافات السياسية بين قادتها (الحرب بين مالي وبوركينافاسو 1974، النّزاع بين السنغال وموريتانيا، والنّزاع بين ليبيريا وغينيا وسيراليون حول نهر مانو)، بالإضافة إلى النّزاعات الداخلية في كل من ليبيريا، سيراليون.

نتيجة لهذه العوامل بدأت الجماعة بمحاولة هندسة أمنها الإقليمي، وذلك عبر اعتمادها العديد من الآليات التي يمكن توضيحها عبر تقسيمها إلى جيلين وذلك بحسب طبيعتها والظروف التي أوجدتها.

1.2. الجيل الأول: آليات التعاون الأمني:

تميل آليات التعاون الأمني إلى الجانب القانوني، وتتضح وفق البروتوكولين التاليين:

_ **بروتوكول عدم الاعتداء** 1978 Protocol En Non Aggression (PNA) الذي يتعلق بالاختصاصات الأمنية؛ ووفقا للمادة الأولى منه فإن الدول الأعضاء تمتنع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها أو القيام بعدوان أو توظيف أي وسائل أخرى لا تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية؛ ضدّ النزاهة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لباقي الدول الأعضاء (kwaja, 2017, p. 54).

تعرّض هذا البروتوكول لانتقادات لأنه لم يقم بالتأسيس لآلية أمنية مهمتها تنفيذ ما جاء فيه من مبادئ (غياب الطابع المؤسسي) (William, 2018, P. 9)، وهو ما دفع الجماعة لصياغة بروتوكول جديد مكمّل له.

_ **بروتوكول المساعدة الجماعية في حالة الدّفاع** Protocol Relating to Mutual Assistance on Defence (PMAD) 1981، والذي عرف باسم ميثاق الدّفاع المشترك لتفعيل مبدأ الأمن الجماعي، ووفقا للفصل الثاني المتعلق بأهدافه فقد أعلن في المادة الثانية على أن أي تهديد مسلح أو عدوان موجّه ضدّ أي دولة عضو يشكل تهديدا أو عدوانا ضد الجماعة ككل، وفي حال ذلك تقوم الدول الأعضاء بتقديم المعونة والمساعدة المتبادلة، وقد حدّد حالات التدخل في: (Benjamin, 1981, pp. 3, 4, 7)

_ حالة الصراع المسلّح بين دولتين أو أكثر من الدول الأعضاء في حالة عدم فاعلية وفشل إجراءات التسوية بالوسائل السلمية.

_ في حالة وجود صراع داخل أي دولة عضو في الجماعة مدعوم بنشاط من الخارج، يهدد أمن وسلام باقي أعضاء المجموعة ويعرضها للخطر.

_ حالة وجود تهديد واعتداء مسلح خارجي موجّه ضدّ أي دولة عضو في الجماعة.

وفيما يتعلق بالمؤسسات الأمنية واختصاصاتها التي أقرّها البروتوكول فتتمثل في:

- **السلطة:** تقوم بمناقشة المشكلات العامة المتعلقة بالسلم والأمن في الجماعة ومسائل الدّفاع حسب ما تتطلبه الظّروف.
- **مجلس الدّفاع:** يقوم بإعداد بنود جدول أعمال السلطة التي تتعامل مع مسائل الدّفاع في الظروف العادية، أما في حالة الطوارئ فإنه يقوم بدراسة الحالة والإستراتيجية التي سيعتمدها بالإضافة إلى وسائل التدخل التي يتعين عليه استخدامها.
- **لجنة الدّفاع:** مهمتها دراسة الجانب الفني للإجراءات الدّفاعية (Benjamin, pp. 4-5).

وبناء على هذا تمّ إنشاء القوات المسلحة المتحالفة للجماعة Allied Armed Forces of the Community (AAFC)، التي تضم وحدات عسكرية خاصة من كل دولة عضو تضعها تحت تصرّف الإيكواس من أجل تنفيذ أي تدخل عسكري (Benjamin, p.6).

إلا أن البروتوكول لقي انتقادات عديدة نظرا لعدم وجود آليات فعالة دائمة للوقاية من الصراعات ومنعها، إلى جانب أن القوات المسلحة المتحالفة ركزت على التهديدات الخارجية دون العمل على منع الصراعات الداخلية، كما أن معظم المؤسسات المنصوص عليها في هذا البروتوكول لم تنشأ (Kabia, 2011, p. 2).

2.2. الجيل الثاني: الآليات المتعلقة بالاختصاصات الدّفاعية:

تظهر الهندسة الأمنية الإقليمية للإيكواس جليا في إنشاء آلية منع وإدارة وحل الصراع وحفظ السلم والأمن عام 1999 ECOWAS Mechanism for Conflicts Prevention, Management and Resolution, Peacekeeping and Security، نظرا لعدم كفاية البروتوكولات القائمة سابقا لمعالجة

القضايا الأمنية الناشئة في منطقة غرب إفريقيا وخاصة النّزاعات في ليبيريا وسيراليون (Odobo, & others, 2017, p. 145).

تم إنشاء هذه الآلية بمقتضى بروتوكول خاص بوضع آلية للأمن الجماعي، ليس فقط للتّقيد بالحقوق المثيرة للجدل في التدخل الإنساني واستخدام القوة لاستعادة الحكومات الديمقراطية، وإنما للقيام بإجراءات دون إذن مجلس الأمن (Ademola, 2001, p. 178)، وكذلك من أجل التدخل في النّزاعات الداخلية للدول الأعضاء نتيجة انتهاك حقوق الإنسان وسيادة القانون، ويمكن الإشارة إلى أن ظهور مصطلح الأمن الجماعي في أحكام الآلية يشير إلى توسع نطاق عمليات الإيكواس، فقد عمل الأعضاء على تجاوز مضمون المادة 16 من بروتوكول عدم الاعتداء الذي ينص على أنّ تدخل الإيكواس يتم بناءا على طلب الدولة التي تشهد نزاع، باعتباره يحد من القدرة التّدخلية لها (Jhonson, 2009, p. 419).

تسعى الآلية لتحقيق العديد من الأهداف أبرزها:

-منع وإدارة وحلّ الصراعات الداخلية.

-تعزيز التعاون في مجالات منع نشوب النّزاعات، الإنذار المبكر، عمليات حفظ السلام، مراقبة الجريمة عبر الحدود، الإرهاب الدولي، انتشار الأسلحة الصغيرة والألغام المضادة للأفراد.

-تعزيز التعاون الوثيق بين الدول الأعضاء في مجالات الدّبلوماسية الوقائية وحفظ السلام.

-صياغة وتشكيل سياسات بشأن مكافحة الفساد، غسيل الأموال، والانتشار غير القانوني للأسلحة الخفيفة.

-كما تضمن ضرورة تنفيذ ما جاء في المادة 58 للمعاهدة المنقحة للايكواس (تعهد الدول الأعضاء على حماية السلم والاستقرار والأمن داخل الجماعة)، وكذلك الأحكام التي جاءت في بروتوكول عدم الاعتداء والمساعدة المتبادلة (Protocol relating to the mechanism for Conflicts Prevention, Management and Resolution, Peacekeeping and Security, 1999, p. 5).

وبهدف تحقيق هذه الأهداف حددت الآلية مجموعة من **المؤسسات الأمنية** يتم توضيحها في:

- **سلطة رؤساء الدول والحكومات** the authority of heads of state and Government: هي هيئة صنع القرار تهتم بالمسائل المتعلقة بمنع وإدارة وحل النّزاعات، حفظ وبناء السلم، الدعم الإنساني، مراقبة الجريمة عبر الحدود، وانتشار الأسلحة الخفيفة (Protocol relating to the mechanism for Conflicts Prevention, Management and Resolution, Peacekeeping and Security, p. 5).
- **الأمانة التنفيذية** The Executive Secretariat: تحولت إلى لجنة عامة سنة 2007، مهمتها تعزيز التعاون الاجتماعي والاقتصادي والتكامل السياسي للدول الأعضاء.
- **مجلس الوساطة والأمن** Mediation and security council: يعالج جميع مسائل السلام والأمن نيابة عن السلطة، ولديه سلطة إصدار القرارات المتعلقة بجميع أشكال التدخل كسماحه بتدخل قوات الإيكوموج بعد إجراء مشاورات مع الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي.
- **لجنة الدفاع والأمن** Commission of Defense and Security: تتمثل وظيفتها في تقييم جميع القضايا التقنية واستعراض الشرط اللّوجستي لبعثات حفظ السلام، ومساعدة مجلس الوساطة والأمن على نشر قوات حفظ السلام.
- **مجلس الشيوخ** Council of Elders: مهمته المساعدة في مجال الدبلوماسية الوقائية.

- **قوات مراقبة وقف إطلاق النار** The ECOWAS Ceasefire Monitoring Group (ECOMOG): على الرغم أنها موجودة قبل أن تنشأ هذه الآلية إلا أنه تمّ إدراجها في إطار جديد من أجل الحفاظ على السلم في المنطقة، تتشكل من قوات مدنية وعسكرية (برية، بحرية وجوية)، وتأسست نتيجة للمشاكل والتهديدات الأمنية التي رافقت الحرب الأهلية في ليبيريا سنة 1990 (Odobo , & others , pp. 146-147) يتمثل دورها في:

_ **صنع السلام** من خلال وجود مركز المراقبة والملاحظة من خلال إنشاء نظام مراقبة السلام والأمن الإقليمي الذي عرف بنظام الإنذار المبكر، وفي سنة 2013 قررت الجماعة إنشاء مراكز وطنية لآلية الإنذار المبكر من أجل تنفيذ وتنسق نهج الوقاية على المستوى الوطني من التهديدات التي تمس الأمن الإنساني ومراقبة الوضع الأمني لدول الجماعة (Arthur, 2019, pp. 3-4).

_ **حفظ السلام،** والتدخل الإنساني من أجل دعم المتضررين من الكوارث الإنسانية، وفرض العقوبات.

_ **بناء السلام** ونزع السلاح، وتفعيل أنشطة الشرطة كالسيطرة على الغش والجريمة المنظمة، وأي عمليات أخرى يمكن أن يكلفه بها مجلس الوساطة والأمن (Protocol relating to the mechanism for Conflicts Prevention, Management and Resolution, Peacekeeping and Security, p. 10).

ويتم تدخل القوات في الحالات التالية:

_ في حالة وجود عدوان أو التّهديد باستخدام القوة على إحدى الدول الأعضاء.

_ حالة الصراع بين دولتين أو أكثر من الدول الأعضاء.

_ حالة الصراع الداخلي الذي يترتب عليه ما يلي: التهديد بحدوث كارثة إنسانية، تهديد على السلم والأمن في الإقليم، انتهاك حقوق الإنسان وحكم القانون، الإطاحة أو محاولة الإطاحة بحكومة منتخبة أو في حالات أخرى يقررها مجلس الوساطة والأمن (Protocol relating to the mechanism for Conflicts Prevention, Management and Resolution, Peacekeeping and Security, pp. 12-13).

وبهدف تكملة ما جاء في البروتوكول المنشئ لآلية حفظ الأمن تم وضع بروتوكول سمي **بالبروتوكول التكميلي حول الديمقراطية والحكم الراشد** Supplementary Protocol on Democracy and Good Governance 2001، من أجل توضيح دور القوات المسلحة والشرطة وقوات الأمن في نطاق الإطار الديمقراطي، بحيث يكون دورها الدّفاع عن استقلال الدولة وسلامتها الإقليمية ومؤسساتها الديمقراطية، كما تشارك في بعثات الإيكوموج وبعثات حفظ السلام تحت رعاية الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة (Protocol A/SP1/12/01 on Democracy and Good Governance Supplementary to the Protocol relating to the Mechanism for Conflicts Prevention, Management and Resolution, Peacekeeping and Security, 2001, p. 13).

وقصد ترقية وتوضيح إستراتيجية الجماعة في المبادئ المحتواة في بروتوكول 1999 و 2001 تم وضع **إطار منع الصرع للايكواس** ECOWAS Conflict Prevention Framework (ECPF) سنة 2008، من أجل جعل منع نشوب الصراعات في برامج وسياسات الإيكواس كآلية عملياتية والتركيز على السلام الايجابي، من خلال زيادة قدرتها بالتعاون مع المجتمع المدني، الاتحاد الإفريقي، الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بهدف منع الصراع وبناء السلام، وتوسيع فرص منع نشوب الصراع في مناطق ما بعد الصراع من خلال إعادة هيكلة الحكم السياسي والإعمار وباقي مبادرات بناء السلام (Ekiyor, 2008, pp. 6-7).

ما يستنتج من خلال دراسة الهندسة الأمنية للإيكواس أن تعدّد الآليات الأمنية والبروتوكولات المنشئة لها يدل على فشل كل بروتوكول سابق تحقيق أهدافه المنصوص عليها، وعدم فعالية كل آلية أمنية في التعامل مع النّزاعات سواء داخل الدول أو بينها، وبالتالي ضرورة استبدالهما أو تعويضهما بما يكمّل وظائفهما.

3.تعقد النّزاعات في غرب إفريقيا كتحدّ لجهود الإكواس:

نتيجة بروز النزاعات الداخلية في غرب إفريقيا وبطلب من حكومات الدول التي تشهد نزاع، يتم تدخل الإيكواس بهدف تسويتها وتجنب تفاقمها وتأثيرها على باقي دول الإقليم، غير أنها ولأجل ذلك تواجه العديد من التحديات، نظرا لأن النّزاعات الداخلية في المنطقة تتسم بعنصر التعقيد، وهو ما ساهم في إضعاف فعالية الإيكواس في القيام بتسويتها، ويمكن توضيح ذلك في النقاط التالية:

1.3. تعدّد أبعاد الصراع الداخلي وتداخل مسبباته:

إن العوامل الإثنية والدينية والثقافية والسياسية والاقتصادية المسببة للنزاع تشكل تهديدا على الدولة التي شهدت النّزاع في حد ذاتها، فضلا عن تهديد باقي دول الإقليم من خلال تفشي التهديدات الأمنية الجديدة كبروز مشاكل اللاجئين وتهريب الأسلحة وجماعات الجريمة المنظمة، وهو ما يجعل استعادة الأمن والاستقرار من طرف الإيكواس أمرا صعبا خاصة وأنها تسعى إلى الوصول إلى أمن إقليمي مشترك. (الشافعي، ص. 369).

وكمثال على ذلك النّزاع في سيراليون* حيث أشار العديد من الدارسين والباحثين وعلى رأسهم روبرت كابلان Robert Kaplan، إلى أن الأسباب المؤدية لبروز النّزاع في سيراليون لم تكن مشابهة لتلك الأسباب المؤدية لتفاقم معظم النّزاعات في إفريقيا التي حدثت بفعل عوامل عرقية ودينية مباشرة، واعتبر أن النّزاع في سيراليون يعتبر بمثابة "الفوضى القادمة"، وتساءلوا أنه كيف لدولة غنية بالموارد الطبيعية كالماس والذهب والحديد أن تميل إلى نزاع داخلي (حامد، وآخرون، 2020، ص.271)، غير أنه على عكس ما تم طرحه يمكن القول أن الموارد الطبيعية تكون في بعض الحالات كسبب وجيه لحدوث تنازع داخلي حولها، خاصة إذا كانت تلك الموارد مسيطر عليها من طرف قوى وأطراف داخلية دون الأخرى، أو غير مقسمة بشكل متوازن بين الأفراد، وبناءا على هذا يتبيّن أن الظروف الممهدة لبروز النزاع في غرب إفريقيا تتسم بالتغير والاختلاف عن بقية الظروف المتواجدة في بقية الأقاليم في إفريقيا، ما يجبر الإيكواس في كل مرة على إحداث تغييرات في أجنداتها حول دراسة عوامل التغير في مسببات النزاعات وطرق حلها.

كما أنه تبعا لتعدد هذه الأبعاد فمن الممكن أن تتداخل مع بعض مسببات النّزاع الأخرى بطريقة يصعب فصلها، فالنّزاع في سيراليون مثلا بدأ لأسباب اقتصادية (السيطرة على الماس) ثم تداخل مع الأبعاد السياسية من خلال مطالبة حركات اجتماعية معارضة تمثلت في الطلبة ثم الجبهة الثورية المتحدة في الإطاحة بالنظام نتيجة الممارسة السياسية غير السليمة من طرف النخبة الحاكمة (الشافعي، ص.ص. 237،246).

* بدأت تتشكل بوادر النّزاع في سيراليون سنة 1991 نتيجة العديد من العوامل إلا أن السبب الأبرز هو محاولة قوات الجبهة الثورية المتحدة Revolution United Front RUF السيطرة على مناجم الماس وإنشائها لمنظمة تهريب الماس وبيعه للشركات الدولية بأسعار منخفضة، بالإضافة إلى محاولتهم السيطرة على باقي مناطق حوض نهر مانو، وبذلك أصبح النّزاع في سيراليون يعرف بالماس الدموي diamond blood، انظر: (صالحي، 2020، ص.155).

إذن سينعكس هذا سلبا على أداء الإيكواس لمهامها، فتعدد هذه الأسباب يؤدي إلى خلق صعوبة من طرف الدول الأعضاء لاكتشاف مسببات النّزاع المباشرة وغير المباشرة قصد معالجتها، وإلى حد كبير حتى وإن أدركت المصدر المباشر للنزاع إلا أنها لم تساهم في تسويته وحله بصفة نهائية تضمن عدم عودة نشوبه مجددا، حيث أن القيام بالمفاوضة والتوسط بين أطراف النّزاع لا يؤدي دائما إلى حله، فقد تتمرد جماعة عن اتفاق الهدنة أو عن قرار وقف إطلاق النار وتتسبب في عودة التوتر، ليس هذا فقط بل ركزت الإيكواس على تسوية النّزاعات من خلال معالجة بعد واحد فقط تعتبره السبب الوجيه للنزاع دون دراسة الأبعاد الأخرى، التي اعتبرها جون غالتون Johan Galtung بمثابة عوامل خفية أو هيكلية تتسبب في إطالة أمد النّزاع، وأقر أنه من أجل الوصول لحل نهائي للنزاع يجب القيام بعملية بناء السلام منذ بداية ظهور النّزاع وليس عند تسويته فقط من أجل القضاء على أسبابه الجذرية، وعدم خلق بيئة تؤدي من جديد إلى بروزه.

2.3. صعوبة تحديد نوع النّزاع نظرا لتداخل الأطراف الخارجية:

تتدخل الأطراف الدولية وتتنافس في منطقة غرب افريقيا قصد تأمين مصالحها، وكمثال على ذلك التدخل الفرنسي في النّزاع المالي*، فالظاهر هو أنه تدخل من أجل التسوية لكن السبب الخفي هو من أجل تأمين مصالحها والاستفادة من ثرواتها خاصة وأن مالي تعتبر من مستعمراتها القديمة، وكذلك بريطانيا في سيراليون التي سعت إلى الحفاظ على مصالح الشركات البريطانية العاملة في إنتاج الماس (الشافعي، ص. 257).

وعلى الجانب المقابل يبرز تأثير الأطراف الإقليمية، فقد تم دعم الجبهة الثورية المتحدة في سيراليون بالأسلحة والمعدات من طرف ليبيريا وبوركينافاسو وليبيا قبل بداية النّزاع وهذا من أجل السيطرة على الموارد الطبيعية والأقاليم الغنية بالماس (كرازدي، وصالحي، 2015، ص.267)، إلى جانب الظروف الإقليمية السائدة وانقسام الأعضاء بين مؤيد للنظام كنيجيريا وغينيا (الشافعي، ص. 251-252)، وأخرى مؤيدة للمتمردين عبر دعم ليبيريا وبوركينافاسو وليبيا للجبهة الثورية المتحدة بالأسلحة والمعدات وهذا من أجل السيطرة على الموارد الطبيعية والأقاليم الغنية بالماس، وهو ما أدى إلى تفسير النّزاع في سيراليون بأنه تعدى أن يكون نزاعا داخليا وإنما وصف بالنّزاع الإقليمي (كرازدي، وصالحي، ص.267).

وتبعا لهذه الظروف تضاربت مصالح الدول الخارجية والإقليمية التي كانت تسعى لإطالة أمد النّزاع بما يسهل لها ضمان مصالحها، وحتى تضارب في مصالح بعض الأعضاء التي تقوم باستغلال فرصة تدخل قواتها تحت مظلة قوات الإيكوموج، وهو ما يُنهك الجهود التي تقوم بها الإيكواس ويعيق مسارها، وبصرف النظر عن ذلك فإن تعدد الأطراف المتدخلة في النّزاع يؤدي إلى تعدد طرق التسوية نظرا لأن كل طرف يرى أن قراراته

* تعود المظاهر الأولى للنزاع في مالي إلى 2012 بسبب تراكم مجموعة متنوعة من الأسباب الداخلية والخارجية، لاسيما بعد سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا سنة 2011، وهو ما شكل بيئة ملائمة لعودة الجماعات المسلحة إلى مالي، وفي مقدمتها الحركة الوطنية لتحرير الأزواد (MNLA)، وجماعة أنصار الدين، إلى جانب مجموعات أخرى من الجماعات الإرهابية كتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI)، وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا (MUJAO)، والبداية كانت بوقوع اشتباكات عديدة بين حركة تحرير الأزواد والجيش المالي النظامي، ومن ثم وقع انقلاب عسكري في العاصمة باماكو في مارس 2012 نفذه عسكريون في الجيش النظامي المالي وأطاحوا بالرئيس المالي أمادو تونامي توري Amado Tonami Tori، انظر: (غازلي، ص. 67-68).

هي التي سترضي الأطراف المتنازعة وتحل النّزاع، وفي بعض الحالات يتم اعتماد القرارات التي خرجت بها الدول الكبرى نظرا لقوتها، وإهمال البدائل التي وضعتها الإيكواس فيما يخص تسوية النزاع.

3.3. اختلاف وجهات نظر الأعضاء حول طبيعة الفواعل المسببة للنزاع وطرق التدخل:

في غضون الخلافات والتصادمات بين الأعضاء تضعف فعالية الإيكواس، ولتوضيح ذلك تتم الإشارة إلى أن الأعضاء في مالي انقسموا بين من ينظر إلى الحركات المتمردة على أساس أنها جماعات إرهابية، وبين من يرى أنه يجب التفريق بين الحركات الإرهابية ومجموعة الطوارق (غازلي، 2016، ص. 70)، هذا أدى إلى تضارب في الآراء وعدم صنع قرار فعال ومتفق عليه يؤدي للتسوية، فكل عضو يرى الفاعل المتسبب في النّزاع وفق زاوية معينة، تلك الزاوية هي التي تحدد طريقة وطبيعة التدخل والوسائل الأمنية التي يتم الاستعانة بها، وفي هذا الموقف ستتصادم مقترحات الدول الأعضاء وتتباين أرائها حول الأدوات التي يتطلبها التدخل إن كانت أدوات تسوية سياسية أو بتفعيل نظام الإنذار المبكر، أو أنه يجب الاستعانة بقوات الإيكوموج لتنفيذ التدخل العسكري، وبالتالي حول أهداف التدخل إذا كانت من أجل صنع أو حفظ أو فرض السلام.

4.3. ظهور النزاعات في فترات زمنية متعاقبة ومتلاحقة:

انتشرت النّزاعات في عدد كبير من دول غرب إفريقيا وهو ما أنهك قوات الإيكوموج، وأدى إلى انشغالها في التدخل في نزاع على حساب الآخر، أو أنها تكون منشغلة في نزاع ويظهر بعده بمدة زمنية معينة نزاع آخر، وبالتالي ستجد القوات صعوبة في التوفيق بين النّزاعين مثل ما حدث في النّزاع الليبيري وتأخرها في التدخل في سيراليون، هذا التحدي يدفع بالجماعة إلى تبنيها خيار الاستعانة بتدخل الأمم المتحدة أو التعاون مع الإتحاد الإفريقي، أو العمل جنبا إلى جنب مع الدول الخارجية كما حدث في مالي أين نشرت قواتها مجتمعة مع القوات الفرنسية، وهذا الخيار قد يضعف دورها أيضا ويؤدي إلى أن تقوم تلك المنظمات أو الدول بعملية إعادة الإعمار وبناء السلام في المنطقة وفق نموذج غربي.

4.ضعف الآليات الأمنية كعائق لمساعي الإيكواس:

تعتمد الإيكواس على منظومة أمنية للتدخل في النزاعات في إقليمها، غير أن هذه المنظومة تعاني من العديد من النقائص التي تؤثر سلبا على جهودها في إدارة وتسوية النزاعات الداخلية، ويتم توضيح ضعف الهياكل الأمنية في النقاط التالية:

1.4. ضعف القدرات التّسلحية:

يعاني الإيكوموج إلى جانب ضعف الدعم اللّوجستي له (الشافعي، ص. 278) ، من نقص في الوسائل العسكرية واعتماده على وسائل قديمة لا تتناسب والطبيعة المستعصية للنزاعات الداخلية، ولا تضمن تأسيس منظومة دفاعية أو هجومية قوية ضد هجمات الجماعات المتمردة التي تحوز على أسلحة قوية ومتطورة، وهو ما يؤدي إلى فشلها في فرض السيطرة على الأطراف المتنازعة من جهة، وعدم قدرتها ونجاحها في التهديد باستخدام القوة في إجبار الأطراف المتنازعة على قبول المفاوضات.

2.4. نقص الموارد المالية لتسيير الآليات الأمنية مما يؤدي إلى التدخل الخارجي:

يساهم ضعف التمويل في ضعف فعالية قوات الإيكوموج ما يؤدي إلى إطالة أمد النّزاع وتهديده لباقي دول الإقليم، بالإضافة إلى اعتماد الدول الأعضاء على مصدر واحد للتمويل (نيجيريا) (الشافعي، ص. 277)، ما يفتح المجال لهيمنة القوات العسكرية النيجيرية على جهاز الإيكوموج وعلى القرارات بشأن تدخله في نزاع معين من عدمه، ويزيد من حدّة الخلافات بين الأعضاء بشأن عدم قبول وتنفيذ القرارات الصادرة عن القوات النيجيرية.

وكنتيجة لتلك الخلافات يفتح المجال في نهاية المطاف إلى طلب الإيكواس للدعم الخارجي(الشافعي، ص. 278)، غير أن العائق الذي سيواجهها حيال هذا الأخير أنها ستكون منشغلة بهذه الخلافات وضرورة تجاوزها، وتتأخر في توفير المعلومات الكافية التي تحتاجها الأمم المتحدة بشأن طلب الدعم أو فيما يخص هيكل البعثة المقترح للموافقة على إجراءات التدخل في النّزاع كما حدث في مالي، وهو ما يؤكد تأخر الدعم الدولي لها (غازلي، ص.73).

3.4. عدم نزاهة قوات الإيكواس العسكرية والتشكيك بفاعليتها:

تم التشكيك في القوات العسكرية للإيكواس حين قام عدد من الجيوش التابعة لقوات الإيكوموج بسرقة الماس من سيراليون وتهريبه، وتم حيال ذلك وصف الجماعة بأنها تدخلت بغية تأمين مصالحها وليس لتسوية النّزاع (الشافعي، ص. 279)، نتيجة لذلك أصبحت حكومات الدول التي تشهد نزاع لا تثق في تدخل هذه القوات، فقد تم التشكيك بقدرتها من طرف القيادة السياسية والعسكرية والسلطات المالية المؤقتة التي عارضت فكرة تواجدها في مالي واعتبرت أن تدخلها سيكون له تأثير سلبي، وبهذا لم تستطع الإيكواس الاستعانة بنظام الإنذار المبكر الذي كان يجب أن يكون سباقا لاحتواء النّزاع المالي قبل تفاقمه من خلال الدبلوماسية الوقائية نظرا لتلقيها الرفض (غازلي، ص.70-71)، وفي الواقع فإن عدم الثقة بالقوات لم يصدر فقط من طرف الدول التي تعاني من نزاع وإنما أيضا من طرف منظمة الأمم المتحدة، حين عبّر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون Ban ki-moon عن مخاوفه فيما يتعلق بتفويض عسكري في مالي من طرف الإيكواس، وهو ما جعل هذه الأخيرة عاجزة عن حل الأزمة (غازلي، ص. 71).

وعليه جعل فقدان الثقة بالهياكل الأمنية للإيكواس مختلف تحركاتها دائما رهن شرعية قرارات الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، وبالتالي ارتباط مختلف جهودها وعملياتها وصناعة القرار فيها بالمنظمات الإقليمية والعالمية، رغم أنها أوضحت في بروتوكول 1999 أنها ستتدخل في النّزاعات دون انتظار موافقة مجلس الأمن، وعليه فشلها في تحقيق مبدأ حلول إفريقية لمشاكل إفريقية (غازلي، ص. 72).

وبالتالي من خلال دراسة جهود الإيكواس في النّزاع السيراليوني والمالي يتبين أنها لم تستفد من تجارب تدخلها في النّزاعات التي سبقت النّزاع المالي كليبيريا والكوت ديفوار وغيرها من المناطق التي شهدت نزاع داخلي، ولم تقم بمعالجة ثغراتها ونقاط ضعفها على مستوى الهياكل الأمنية طيلة تلك الفترة وفق ما يتناسب مع الطبيعة المعقدة للنزاعات الداخلية في غرب إفريقيا، ما يفرض عليها ضرورة إعادة هندسة منظومتها الأمنية من أجل الوصول إلى مجمع أمني متكامل.

خاتمة:

من خلال ما سبق تناوله تبيّن أن الإيكواس سعت إلى مأسسة الأمن الإقليمي من أجل خلق بيئة أمنة ومستقرة في إقليم غرب إفريقيا، عبر استحداثها لآليات وهياكل أمنية يتم الاعتماد عليها أثناء التدخل في تسوية النّزاعات وفق ما يعرف بالهندسة الأمنية الإقليمية، وكخطوة ايجابية منها للتخلص من التدخل الخارجي وتفعيل مبدأ حلول افريقية لمشاكل افريقية، أثبتت فعاليتها في تسوية بعض النّزاعات كالنّزاع في سيراليون، غير أنه ومن خلال تحليل الهندسة الأمنية الإقليمية للإيكواس اتضح أن الطبيعة المعقدة والمتشابكة للنزاعات من جهة، والقدرة المحدودة للآليات الأمنية في ظل التحديات التي تواجهها من جهة ثانية، أدى إلى عجزها على هندسة أمن إقليمي مشترك ومتكامل، وبناءا على هذا تم الخروج بالنتائج التالية:

_ عملت دول غرب إفريقيا من خلال إدراكها لأهمية التكامل الإقليمي إلى التّكتل فيما بينها وتأسيس الإيكواس لتحقيق تنمية اقتصادية في الإقليم، غير أن النّزاعات الداخلية التي استفحلت في المنطقة حالت دون تحقيق هذا الهدف، وهو ما أدى بالدول الأعضاء إلى معالجة المشاكل الأمنية لتحقيقه.

_ الهندسة الأمنية الإقليمية تشير إلى مختلف المؤسسات التي تساهم في تحقيق الأمن والسلم، وبالنظر إلى حالة الإيكواس فيمكن القول أنها قامت بوضع آليات ومؤسسات أمنية تهتم بتسوية النّزاعات الداخلية من أجل الوصول إلى حالة من الأمن والسلم في الإقليم.

_ تدخلت الإيكواس لتسوية العديد من النّزاعات في إقليمها، أبرزها النّزاع في سيراليون الذي نجحت في تسويته، والنّزاع في مالي الذي أخفقت في تسويته ومازال مستمرا رغم جهودها المبذولة، وهو ما يحيلنا إلى أن الإيكواس لم تستطع الوصول إلى أمن إقليمي مشترك بالنظر إلى الصعوبات التي تواجهها، إلا أن هذا لا ينفي سعيها الدائم لخلق اطر تعاونية متناسقة بين الأعضاء لتحقيق أهدافها المتعلقة بالقضايا الأمنية.

توثيق المراجع:

أ- المراجع باللّغة العربية:

أولا– الكتب

شافعي، بدر حسن. (2009). **تسوية الصراعات في إفريقيا: نموذج الإيكواس**، ط 1، القاهرة: دار النشر للجامعات.

ثانيا – الدوريات والملتقيات:

بحث في مجلة محكمة:

حامد، صديق صديق، وآخرون (2020). لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة ومهامها في الدول الخارجة من النّزاعات العنيفة: حالة سيراليون أنموذجا. **مجلة جامعة دهوك**. مجلد 23 (1)، العراق، ص. 271.

عطية، إدريس بن الطيب (2020). الحاجة الأمنية لتطبيق الهندسة الأمنية المستدامة: التوجه نحو ما بعد النظرية في الدراسات الأمنية الجديدة، **المجلة العربية للدراسات الأمنية**. المجلد 36 (1)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ص. ص 15-25.

غازلي، عبد الحليم (2016). الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ECOWAS وإسهامها في تسوية النّزاع في شمال مالي 2012. **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**. (6)، ص. ص 67-73.

كرازدي، إسماعيل، وصالحي، نصيرة (2015). إدارة النّزاع وحوكمة بناء السلام في مناطق ما بعد النّزاع في ليبيريا وسيراليون، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**. (5)، ص. 267.

ثالثا– الرسائل العلمية:

صالحي، نصيرة. (2020). **مكانة المنظمات الدولة غير الحكومية في تفعيل بناء السلام لما بعد النّزاع في ظل التحولات العالمية الراهنة** (أطروحة دكتوراه منشورة) كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر.

ب- المراجع باللّغة الإنجليزية:

Protocols:

Benjamin, Edouard. (1981). Protocol Relating to mutual Assistance Of Defense of Economic Community for West African States (ECOWAS), Freetown.

Protocol relating to the mechanism for Conflicts Prevention, Management and Resolution, Peacekeeping and Security, (10/12/1999), LOME.

Protocol A/SP1/12/01 on Democracy and Good Governance Supplementary to the Protocol relating to the Mechanism for Conflicts Prevention, Management and Resolution, Peacekeeping and Security, (2001), Dakar.

Revised treaty of the Economic Community of West African States (ECOWAS), ECOWAS Commission, (1993), Abuja, Nigeria.

Treaty of the Economic Community of West African States (ECOWAS), concluded at Lagos on 28 May 1975, registered by Nigeria on 28 June 1976.

Books:

Bekoe, Dorina, & Mengistu, Aida. (2002). **Operationalizing the ECOWAS Mechanism for Conflict Prevention, Management, Resolution, Peacekeeping and security**, Dakar.

Wilkins, Thomas S. (2019). **Security in Asia Pacific: The Dynamics of Alignment,** USA: Lynne Rienner Publishers.

Studies and reports:

Arthur, Paige. (2019). **Creating the political space for prevention: How ECOWAS supports nationally led strategies**, New York: Center on international cooperation.

William, Aleman. (2018). **The evolution of ECOWAS: How the economic Organization transitioned into peace and security**, Department of political science, Lund university, Sweden.

Journals:

Ademola, Abass. (2001). The Implementation of ECOWAS 'New Protocol and security council resolution 1270 in Sierra Leone: New developments in regional intervention. **Miami international and comparative law review**, university of Miami, vol. 10 (2), p. 178.

Adeniyi, Osuntogun, & Fabiyi, Yakub L. (1980). training for agricultural and rural development in the economic community of West African states (ECOWAS). **agricultural administration**. (8), England, p. 4.

Ekiyor, Thelma. (2008). ECOWAS Conflict Prevention Framework (ECPF): A new approach to an old challenge. **WACSI Op-Ed**, pp. 6-7.

Jhonson, Essuman. (2009). regional conflict resolution mechanisms: A comparative analysis of two African security complexes. **African journal of political science and international relations**, vol. 3 (10), p. 419.

Kaisheng, Li. Future Security Architecture in Asia: Concert of Regimes and the Role of Sino-American Interactions. **China Quarterly of International Strategic Studies**, Vol. 1 (4), p. 556.
Kwaja, Chris. (2017). The Role of Economic Community for West African States (ECOWAS) in post-conflict Rehabilitation: Lessons from Liberia. **NUST Journal of International Peace and Stability**, Vol. 1, p. 54.
Odobo, Samuel Osagie, & others. (2017). Analysis of ECOWAS institutional framework for conflict management. **Mediterranean journal of social sciences**, vol. 6 (6), pp. 145-147.
Ogwezzy, Michel C. (2014). Ecowas: a promise of hope or success for sub-regional economic integration in West Africa. **Silesian Journal of legal studies**. vol 6, pp. 72-73.

Congresses:
Kabia, Jhon M. (2011). Regional approaches to peace building: the ECOWAS peace and security architecture, paper presented at the BISA-Africa and international studies ESRC seminar series: **African Agency in international politics, African agency in peace, conflict and intervention**. university of Birmingham, 07/04/2011.

Internet Websites:
_ Mauritania withdraws from ECOWAS, (13/01/2000), the North Africa journal, Boston, in: https://bit.ly/3kafBvH, date of visit: 02/05/2020/18:20